التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال

اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال

٢٠٢٥م

Public - عام

المقدمة:

تلتزم المملكة العربية السعودية بمكافحة جرائم غسل الأموال وفق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف)، والتي تمثل إطاراً شاملاً للتدابير الواجب على الدول تطبيقها لمكافحة مخاطر غسل الأموال. وقد أكدت التوصية الأولى ومذكرتها التفسيرية أهمية تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال التي قد تواجهها الدول، واتخاذ التدابير المناسبة للحد والتخفيف منها، بما يشمل تعيين جهة وطنية تُعنى في تنسيق الجهود والإجراءات ذات الصلة بتقييم المخاطر والحد منها بصورة مستمرة وفعالة. وانطلاقاً من ذلك، تواصل المملكة تطوير وتعزيز الأنظمة والسياسات الوطنية والتنظيمية بما يضمن توافقها مع معايير مجموعة العمل المالي وأفضل الممارسات الدولية.

وتتبنى المملكة نهجاً مستمراً في تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال بما يضمن المحافظة على فهم وطني شامل ومحدث لهذه المخاطر في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية المتسارعة. حيث تم تقييم مخاطر غسل الأموال لأول مرة في عام ٢٠١٧م والذي شكل حجر الأساس لفهم المخاطر على المستوى الوطني، وما تبعه من تحديثات لفهم مخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر من خلال تعزيز آليات التنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير الأطر الرقابية والإشرافية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وتحسين فاعلية التحقيقات والملاحقات القضائية، وترسيخ تطبيق النهج القائم على المخاطر لدى الجهات ذات العلاقة.

الأهداف:

يهدف التقييم الوطني إلى تحديد وتحليل تهديدات غسل الأموال التي تواجه المملكة، وتقييم نقاط الضعف، ودراسة التبعات، بما يسهم في تعزيز الفهم الوطني للمخاطر وتحديد الأولويات الوطنية وتطوير السياسات والإجراءات وفق نهج قائم على المخاطر، حيث يستخدم التقييم الوطني كأداة لدعم تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والإشرافية، وتوجيه أولويات العمل وتخصيص الموارد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتقييم فاعلية تدابير الحد من المخاطر، إضافة إلى توفير إطار مرجعي تستند إليه المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عند إعداد تقييماتها الخاصة بالمخاطر بما يتوافق مع مستويات المخاطر الوطنية. كما يشكل التقييم مرجعاً للجهات

الوطنية المعنية لمتابعة تطور المخاطر وتحديد المجالات ذات الأولوية، ويدعم الجهات المُلزمة بالابلاغ على مواءمة تدابيرها وإجراءاتها الوقائية مع طبيعة ومستوى المخاطر الوطنية والقطاع.

المنهجية:

استند التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال ٢٠٢٥م على منهجية صندوق النقد الدولي، والتي ترتكز على ثلاث مكونات رئيسية: التهديدات، ونقاط الضعف، والتبعات، بما يوفر إطاراً شاملاً لتقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني. ويتم تحديد التهديدات من خلال تقدير حجم متحصلات الجريمة من الجرائم الأصلية، وتحليل المتحصلات غير المشروعة العابرة للحدود، بما يشمل المتحصلات داخل المملكة والمحولة إلى الخارج، والمتحصلات غير المشروعة الواردة من مصادر خارجية، والمتحصلات العابرة عبر الأنظمة المالية أو الاقتصادية للمملكة، إضافة إلى المتحصلات العائدة بعد استكمال مراحل غسل الأموال. أما نقاط الضعف، فيتم تقييمها من خلال تحليل القطاعات والمنتجات والخدمات والأطر المؤسسية التي قد تكون عرضة لمخاطر غسل الأموال، مع التركيز على مدى إمكانية استغلال المنتجات والخدمات أو أوجه القصور المؤسسية لإخفاء العائدات غير المشروعة ودمجها في الاقتصاد. كما يتم تقييم التبعات من خلال دراسة التأثيرات المحتملة لغسل الأموال على سلامة النظام المالي والاستقرار الاقتصادي والآثار الاجتماعية والآثار الجغرافية.

ولأغراض إعداد التقييم الوطني، تم تشكيل فريق فني متخصص ضم ممثلين من الجهات ذات العلاقة وذلك لتوفير البيانات الكمية والنوعية التي شملت الإحصاءات الوطنية، والتقارير الدولية، والحالات العملية، إضافة إلى مدخلات ذوي الاختصاص من القطاعين العام والخاص التي جُمعت من خلال الاستبيانات والاجتماعات وورش العمل، بما أسهم في توفير قاعدة معلومات شاملة دعمت تحليل المخاطر وتقييمها وفق المنهجية المعتمدة.

التقييمات القطاعية والتقييمات الأخرى:

إلى جانب التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال، تستند المملكة إلى منظومة متكاملة من التقييمات القطاعية والموضوعاتية والتقييمات الأخرى ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز الفهم الوطني للمخاطر وتحديثه بصورة مستمرة بما يواكب التطورات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية. ويعكس هذا النهج التزام المملكة برؤية شاملة لمخاطر غسل الأموال، والتي لا تقتصر فقط على نتائج التقييم

الوطني فحسب، وإنما تستند كذلك على نتائج التقييمات المتخصصة التي تركز على قطاعات أو موضوعات أو مجالات محددة قد تنطوي على مخاطر أو أنماط أو تحديات مختلفة.

واشتملت التقييمات القطاعية المؤسسات المالية وقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، حيث قامت الجهات الإشرافية والرقابية المعنية بإجراء تقييمات لمخاطر القطاعات الخاضعة لإشرافها. وتناولت تلك التقييمات المخاطر الكامنة (المتأصلة) وخصائص العملاء والمنتجات والخدمات وقنوات تقديمها والمناطق الجغرافية، إضافة إلى تقييم فاعلية الضوابط والتدابير الوقائية المطبقة ومدى قدرتها على الحد من المخاطر. وقد أسهمت هذه التقييمات في توفير فهم أكثر عمقاً لطبيعة المخاطر التي تواجه كل قطاع، وتحديد العوامل المؤثرة في مستويات المخاطر، والفروقات القائمة بين القطاعات المختلفة من حيث درجة التعرض للمخاطر وطبيعتها. بالإضافة إلى عدد من التقييمات الأخرى التي تناولت مجالات ذات تعرض محتمل لمخاطر غسل الأموال مثل الترتيبات القانونية (الأوقاف)، والشخصيات الاعتبارية (الشركات)، والأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، ومخاطر استخدام النقد في المملكة.

نظرة عامة على التهديدات:

تعد متحصلات الجرائم الأصلية المحرك الأساسي لجريمة غسل الأموال. وتختلف تلك الجرائم بشكل كبير في الحجم والتكرار والتأثير الاقتصادي والأنماط التي يتم من خلالها إدخال عائداتها غير المشروعة إلى النظام المالي. لذلك، فإن فهم طبيعة وحجم كل جريمة أمر ضروري لتقييم التهديدات العامة لجريمة غسل الأموال في المملكة. وتشير نتائج التقييم إلى أن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والفساد، والتهريب عبر الحدود والمنافذ الجمركية، والاحتيال تمثل مصادر التهديد الأعلى المرتبطة بغسل الأموال والتي عادة ما تتم من خلال جماعات منظمة (٣ أشخاص أو أكثر)، في حين تم تقييم بقية الجرائم الأصلية وفق خصائصها ومدى تأثيرها فيما تولده من متحصلات غير مشروعة. كما تبين أن الحصة الأكبر من المتحصلات الإجرامية تتولد بصورة نقدية، بينما ينقسم الجزء المتبقي بين كلٍّ من الأصول المالية والأصول المادية. ومن أبرز الجرائم المرتبطة بتوليد المتحصلات النقدية جرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والفساد، والتهريب عبر الحدود والمنافذ الجمركية. وتعد القنوات التي قد تستخدم لنقل المتحصلات خارج المملكة هي القطاع المالي، وممارسات التحويل غير النظامية، والتهريب عبر الحدود، والقنوات التجارية. وتشير نتائج التقييم

الوطني إلى أن المتحصلات الإجرامية تنشأ عادة داخل المملكة ثم تُنقل إلى الخارج في مراحل لاحقة، أكثر من كون المملكة وجهة نهائية لغسل الأموال من الخارج أو محطة عبور.

نظرة عامة على نقاط الضعف:

اعتمد التقييم إطاراً شاملاً لتقييم نقاط الضعف المرتبطة بغسل الأموال، حيث لا ينظر إلى نقاط الضعف باعتبارها أوجه قصور منفصلة، وإنما يقيم مدى إمكانية استغلال الخصائص الهيكلية والمؤسسية والإشرافية والجنائية عبر مراحل غسل الأموال المختلفة، وينطلق هذا النهج من افتراض أن فرص غسل الأموال ترتبط بحجم وتعقيد القنوات الاقتصادية والمالية المُتاحة، ومدى فاعلية الضوابط والإجراءات الوقائية والتنفيذية المطبقة عليها، حيث استند التقييم على البيانات الإحصائية، ونتائج التقييمات القطاعية، ونتائج الأعمال الرقابية والإشرافية، وتحليل البلاغات، والبيانات المتعلقة بالتحقيقات والأحكام والمصادرات، إضافة إلى الاجتماعات وورش العمل مع الجهات المختصة. كما ركز التقييم على ثلاثة أحداث رئيسة مرتبطة بمخاطر غسل الأموال:

أولاً :احتمالية محاولة غسل الأموال

يركز هذا الحدث على مستوى التعرض الهيكلي للمخاطر، من خلال دراسة مدى إتاحة خصائص الاقتصاد والموقع الجغرافي والنظام المالي وبيئة الحوكمة لفرص إدخال المتحصلات الإجرامية أو الاحتفاظ بها أو تحويلها. واستند التحليل إلى عدد من العوامل، من أبرزها البيئة المرتبطة بمكافحة الجريمة، والعوامل الدولية، وأمن الحدود، والبيئة القضائية، والقنوات الاقتصادية، ومخاطر الفساد.

ثانياً :احتمالية عدم اكتشاف غسل الأموال

يقيم هذا الحدث مدى إمكانية استمرار أنشطة غسل الأموال في المملكة أو من خلالها دون كشفها وضبطها وذلك من خلال التدابير الوقائية أو أعمال الإشراف والرقابة أو التحليل المالي أو إجراءات جهات إنفاذ القانون.

ثالثاً :احتمالية عدم ترتب عقوبات فعالة لغسل الأموال

يقيم هذا الحدث على مدى فاعلية المنظومة الوطنية في التعامل مع حالات غسل الأموال المكتشفة، من خلال قياس قدرة الجهات المختصة على التحقيق والملاحقة القضائية وفرض العقوبات المناسبة وحرمان المجرمين من متحصلاتهم الإجرامية.

نظرة عامة على التبعات:

يتم تقييم التبعات المترتبة بشكل مستقل عن التهديدات ونقاط الضعف. حيث تركز التهديدات على تقدير حجم المتحصلات الإجرامية، وتركز نقاط الضعف على تقييم احتمالية نجاح غسل تلك المتحصلات عبر مختلف المراحل أو الأحداث المرتبطة بها، بينما تحليل التبعات يقيم حجم الأضرار التي قد تتعرض لها الدولة في حال وقوع عمليات غسل الأموال. وذلك على جانبين تقييم التبعات قصيرة المدى وطويلة المدى.

التبعات قصيرة المدى

تعكس التبعات قصيرة المدى الحجم المباشر للأنشطة والمعاملات المالية المرتبطة بعمليات غسل الأموال الناجحة خلال فترة زمنية تمتد إلى اثني عشر شهراً. وتستخدم كمؤشر على حجم المتحصلات غير المشروعة التي تدخل إلى النظام المالي أو تتداول داخله أو تخرج منه. وقد أخذ التقييم في الاعتبار الحجم التقديري للمعاملات المرتبطة بغسل الأموال، وإمكانية إساءة استخدام القطاعات المالية وقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة في نقل متحصلات الجريمة، ومدى تعرض الجهات الخاضعة للرقابة والإشراف بشكل مباشر أو غير مباشر لهذه الأنشطة.

التبعات طويلة المدى

تعكس التبعات طويلة المدى الانعكاسات الهيكلية والنظامية الأوسع نطاقاً لاستمرار نجاح عمليات غسل الأموال على المدى الطويل. وعلى خلاف التبعات قصيرة الأجل التي تركز على حجم المعاملات، فإن التبعات طويلة الأجل تركز على التأثيرات التراكمية على سلامة المؤسسات والاستقرار الاقتصادي والحوكمة. ويتم تقييم التبعات طويلة الأجل عبر أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الجغرافي.

الخلاصة:

يقدم التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال رؤية شاملة لطبيعة المخاطر التي تواجه المملكة وفاعلية إجراءات مكافحتها، كما يدعم صانعي القرار والجهات المختصة والجهات المبلغة في توجيه الموارد والجهود نحو المخاطر ذات الأولوية. وتشير نتائج التقييم الوطني إلى فهم المملكة للمخاطر على المستويين الوطني والقطاعي، بما يشمل المخاطر المتغيرة والأنماط المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، كما أظهرت النتائج أهمية السياسات والأنظمة والإجراءات المعمول بها، ودور الجهات المختصة في إدارة المخاطر وفق اختصاصاتها، إضافة إلى أهمية الأطر الإشرافية والرقابية والالتزام بالمتطلبات النظامية في الحد من فرص استغلال القطاعات المختلفة في غسل الأموال.

كما ساهمت مخرجات التحليلات الاستراتيجية والدراسات الموضوعية والبلاغات الواردة إلى السلطات المختصة في تعزيز فهم أساليب غسل الأموال والاتجاهات الناشئة المرتبطة بها. ومن أبرز الأنماط التي تم رصدها استغلال الكيانات التجارية كقنوات لتمرير الأموال وذلك من خلال استخدامها كواجهة مالية لاستقبال الأموال غير المشروعة ومن ثم تمريرها إلى حسابات أخرى داخلية او خارجية دون وجود مبرر اقتصادي واضح، وكذلك تجميع الأموال من عدة أطراف ثم تحويلها إلى الخارج حيث يعتمد هذا النمط على استقبال الأموال من عدد كبير من الأفراد أو الحسابات المختلفة في حساب واحد أو مجموعة حسابات قبل إعادة تحويلها إلى الخارج، بالإضافة إلى استخدام الوسطاء والأطراف الثالثة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي والذي يتضمن استخدام حسابات مصرفية أو كيانات تجارية مسجلة بأسماء أفراد آخرين مثل الزوجة أو الأبناء أو شركاء صوريين بينما تكون الإدارة الفعلية للحساب أو الكيان بيد شخص آخر، وكذلك تدوير الأموال بين الحسابات والكيانات المرتبطة وذلك من خلال نقل الأموال بين عدة حسابات مصرفية أو كيانات تجارية مرتبطة قبل تحويلها إلى الخارج أو تحويلها إلى أصول أخرى، وأخيراً التحويلات الدولية السريعة دون أساس تجاري وذلك من خلال تنفيذ تحويلات دولية بعد وقت قصير من الإيداع النقدي أو بعد تلقي حوالات محلية وتكون لعدة دول مختلفة. وتسهم هذه المخرجات في دعم جهود الجهات المختصة والجهات المُلزَمة بالابلاغ في تطوير مؤشرات الاشتباه وتعزيز الإجراءات الوقائية والرقابية المبنية على المخاطر.

كما استند التقييم الوطني إلى نتائج التقييمات القطاعية والموضوعاتية التي أعدتها الجهات الإشرافية والرقابية المختصة ضمن نطاق اختصاصها، والاستفادة من البيانات والمعلومات والتحليلات

الواردة فيها لتعزيز الفهم الوطني للمخاطر. وقد أظهرت هذه التقييمات تفاوت مستويات المخاطر بين القطاعات المختلفة، حيث أظهرت نتائج التقييم أن قطاع البنوك وتجار الذهب والمعادن الثمينة من بين القطاعات الأعلى تعرضاً للمخاطر، فيما جاءت بعض القطاعات الأخرى عند مستويات أقل نسبياً من حيث التعرض للمخاطر مثل التأمين، والمهن القانونية، وقطاع التمويل.

وبناءً على نتائج التقييم الوطني، وما تضمنه من تحليل للتهديدات ونقاط الضعف والتبعات، إضافة إلى الاستفادة من نتائج التقييمات القطاعية والموضوعاتية ذات الصلة، خلص التقييم الوطني إلى أن المستوى العام لمخاطر غسل الأموال في المملكة يصنف **بمتوسط**، ويعكس هذا التصنيف وجود مخاطر غسل أموال تتطلب استمرار تطبيق التدابير والإجراءات الوقائية والرقابية القائمة على المخاطر، مع مواصلة تطوير وتعزيز الإجراءات الوطنية للحد من هذه المخاطر ومواجهة التهديدات والأنماط المتغيرة المرتبطة بها.

www.aml.gov.sa

Public - عام